

## النقابة: سيرف سعر الحديد وسيشجع على التهريب طن الخردة بـ ٧٧٥٠٠ ليرة لحديد حماة بدلاً من ٢٥ ألفاً!

حماة - محمد أحمد خبازي

بيّن المدير العام لشركة حديد حماة المهندس أحمد طنب لـ«الوطن»، أن الشركة وقعت عقداً جديداً مع اللجنة السورية للخردة، تم تصديقه أمس الأول، واتفق فيه على تزويد الشركة بـ ٦ آلاف طن من الخردة شهرياً ولكن بسعر ٧٧ ألفاً و٥٠٠ ليرة للطن متضمناً ٢٥٠٠ ليرة نسبة الضرائب، بعدما كان سعر الطن بـ ٣٥ ألف ليرة!

وأوضح أنه تم الاتفاق على شرط جزائي أيضاً، يتم بموجبه تحديد سعر الطن كما كان سابقاً أي قبل رفعه إلى ٧٥ ألف ليرة، في حال توريد اللجنة للشركة أقل من ٤ آلاف طن حتى لو بكيло واحد، وعلى حصر استرجار الخردة من شركات القطاع العام باللجنة، بدلاً من الاسترجار المباشر، عملاً بقرار سابق لرئاسة الحكومة الذي كان يقضي بدخول حديد حماة إلى شركات القطاع العام وشراء خردتها.

وكشف التنظيم النقابي بالشركة، أنه منذ أكثر من شهرين لم يتم تزويدها ولو بطن واحد من الخردة رغم بلاغات رئاسة مجلس الوزراء التي تلزم شركات القطاع العام بتوريد الخردة لشركة حديد حماة، وأن الشركة ستضطر، بعد رفع سعر الخردة ٤٠ ألف ليرة للطن دفعة واحدة، لرفع سعر الطن من مادة النيكل، الأمر الذي سيكون له منعكسات سلبية كثيرة، أخطرها رفع سعر الحديد المبروم في السوق السورية، وهو ما سيؤدي إلى تهريب الحديد في البلدان المجاورة على تهريب الحديد للسوق السورية، لكونه بعد رفع سعر الخردة بهذا الشكل الكبير أمسى أرخص كثيراً في البلدان المجاورة.

ورأى عدد من عمالها أن السعر الجديد للخردة سيؤثر سلباً في خطط الشركة الإنتاجية، التي هي الوحدة العامة في القطر التي تنتج الحديد وتنافس بإنتاجها القطاع الخاص والمستورد، ويقول العمال - مستغربين السعر الجديد - إن الخردة متوافرة بالشوارع، وكان يمكن للجنة رفع سعرها تدريجياً أو ١٠ ليرات للكيلو ٤٠ ليرة دفعة واحدة!



## ٣ آلاف سرفيس على خطوط ريف دمشق

# خلف لـ«الوطن»: اقتراح بتعديل تعرفه بعض خطوط السرافيس

راما محمد



## ٤ أشخاص يركبون بجانب السائق في بعض سرافيس جديدة عرطوز

بجانب السائق في بعض سرافيس جديدة عرطوز. ولفت خلف إلى أن وجود عدد كبير من الشكاوى تشمل كل الخطوط تقريباً، وأغلبها عن النزوة الصباحية، موضحاً أن بعضها يكون عن عدم الالتزام بتعرفة المرور، مرجعاً السبب في ذلك إلى وجود عدد قليل من الركاب تكون وجهتهم بلدات صغيرة في نهاية الخط قد تبعد ٤ أو ٥ كيلومترات ولا يتجاوز عدد سكانها ١٥٠٠، ما يدفع السائق لتقاضى زيادة على التعرفة أو الانتظار لتجميع بعض الركاب.

سكون إما يمنع وصوله للرامكة أسوة ببقية الخطوط أو فتح مراكز انطلاق جديدة داخل مدينة دمشق، مشيراً إلى أن خط جديدة عرطوز مرغوب من السائق والركاب، لأنها السرافيس الوحيدة في الجهة الغربية من المحافظة وكراجها هو الرامكة، في حين بقية السرافيس تصل فقط للسورية ما يدفع سكان قلنا وعرطوز وخان الشيع لركوب سرافيس جديدة عرطوز، مبيّناً أن أغلب طلبات الفرز التي يتقدم بها السائقون تكون جديدة عرطوز، منوماً بركوب أربعة أشخاص

ولفت خلف إلى أن التوقف عن منح الموافقات للسرافيس لنقل طلاب الجامعات والمدارس والموظفين لن يحل المشكلة لأنه لا يمكن تأمين وسائل نقل أخرى لتوقف الاستيراد، مشيراً إلى أن المحافظة اشترطت لموافقة على نقل السرافيس للطلاب والموظفين أن يعود السرافيس للعمل ضمن نفس الخطوط اليوم وأن يكون من نفس المنطقة، منوماً بضرورة الاعتماد على الميكروباصات التي تنتسج لـ ٢٤ ركبياً بدلاً من السرافيس. وأكد خلف أن حل مشكلة النقل بجديدة عرطوز

كشف عضو المكتب التنفيذي للنقل بمحافظة ريف دمشق عامر خلف عن وجود اقتراح بتعديل تعرفه بعض خطوط السرافيس، مؤكداً أن هذا التعديل لن يشمل كل الخطوط.

وأشار خلف إلى أن التعرفة القليلة هي سبب هروب السرافيس للعمل على خطوط أخرى دون موافقة أو وراء تقديم البعض منها طلبات فرز لخطوط أخرى، موضحاً أن التعرفة السريعة تابعة للتمويل وليس للمحافظة، وأن هناك معايير تحدد التعرفة كالمسافة والمحروقات وغيرها. وبين خلف في حديثه مع «الوطن» أنه من خلال البحث في المرور وجدت أن التعرفة قليلة لبعض السرافيس، مشيراً إلى وجود نحو ١٠ آلاف سرفيس مسجل على قيود المحافظة في حين أن ما يعمل منها فعلياً هو ٣٠٠٠ سرفيس فقط ضمن خطوط المحافظة، مشيراً إلى أن بعض السرافيس خلال سنوات الحرب تعرض للتهريب والبعض سرق من المسلحين أو نقل إلى محافظات أخرى.

وأكد خلف إلغاء طلبات الفرز للسرافيس وإرجاعها لخطوطها أي إرجاع السرافيس لمحاورها الأساسية في القرية لتخدم المناطق المحررة كحل إسعافي للتخفيف من حدة الأزمة، مؤكداً أنه جرى التواصل مع مديرية المرور لإلغاء فرز كل سرافيس بيت جن لتعود لتخدم المنطقة تزامناً مع عودة الأهالي.

## محطة القطار تهدد بإزالة منازل المواطنين في حي الجولان في السويداء الأشقر: اقترحنا موقعاً بديلاً قرب مديرية النقل

السويداء - عبير صيموعة

تسبب بقاء المنطقة الواقعة في حي الجولان في المنطقة الغربية لمدينة السويداء بمساحة ٣٠٠ دونم في مخطط الخط المصلح المؤسسة العامة للسكك الحديدية كمحطة للقطارات بظلم كبير لعشرات المواطنين من أصحاب المنازل والعقارات.

وبين أهالي المنطقة أن وقوع أراضيهم داخل المخطط التنظيمي لمدينة السويداء عام ١٩٩٢ ووجود سندات تملك العقارات والمنازل المشيدة فيها منذ ثمانينيات القرن الماضي وعدم قيام المؤسسة منذ ذلك التاريخ بأي إجراء لتأدية استملاك الأرض أو تنفيذ المحطة أو رفع إشارة الرهن عن تلك العقارات أدى إلى إبقائها مجمدة ومنعهم من التصرف بأموالهم وألحق بهم ظمناً كبيراً مؤكداً تقديمهم العديد من الاعتراضات إلى المؤسسة العامة للسكك الحديدية ومجلس مدينة السويداء بغية رفع إشارة الرهن عن عقاراتهم أو نقل هذه المحطة خارج التجمعات السكنية إلا أنهم لم يحصلوا على أي نتيجة تذكر.

وأشار الأهالي إلى أن موافقة المؤسسة العامة للسكك الحديدية على إقامة محطة لربط المحافظة بدمشق في المنطقة الصناعية والحرفية في أم الزيتون كانت بمنزلة بارقة الأمل للإفراج عن عقاراتهم المرهوبة ظمناً منهم لأنها ستكون بدلاً من المحطة التي جرى لفظها ضمن عقاراتهم.

## يوم إعلامي لفرع صحفية دمشق في محافظة القنيطرة

القنيطرة - خالد خالد

أكد محافظ القنيطرة همام صادق ديبات أهمية الإعلام بمتابعة واقع العمل والحياة في المحافظات السورية وتسهيل الضوء على الجهد الحكومي في سبيل تقديم أفضل الخدمات والإشارة إلى السبلات لمعالجتها وتلافيتها، معتزلاً بأن العمل ليس متكاملًا وشبهياً لما كان عليه قبل الأزمة إلا أن ذلك لم يمنع من الوصول إلى تقديم جميع الخدمات في المناطق المحررة وأولها المياه واقتراح المدارس.

وبدوره أكد عضو المكتب التنفيذي المختص محمد الجبر على أهمية الدور الذي يجب أن يلعبه الإعلام الوطني كونه الأخرى مصداقية لإيصال الحقيقة وأن الإعلام يجب أن يكون أول من يتصدى لمعالجة الثغرات الموجودة في مواقع الخلل لتلافيتها ومعالجتها أيضاً وتسهيل الضوء على الإيجابيات لتعزيزها.

وأشار رئيس فرع دمشق لاتحاد الصحفيين محمود وسوف إلى خطة العمل التي اعتمدها الفرع والذي ينتسب إليه نحو ٢٠٠ صحفي حول إقامة الندوات الصحفية، بالإضافة لإقامة منبر إعلامي شهري للصحفيين وكذلك إقامة يوم إعلامي من خلال التعاون مع الجهات المعنية والذي يتضمن الإضاءة على المواقع السياحية ولقاء مع العاملين في جميع القطاعات الخدمية والسياحية.

وكان الوفد الإعلامي قد قام بزيارة أحد تشكيلات الجيش العربي السوري العاملة على أرض المحافظة وموقع عين التينة المظلي على شمس المحطة ومعمل النفايات الصلبة والمنطقة الصناعية بالحلس، كما اطلع الوفد الإعلامي على الصالة الرياضية في مدينة البعث وعدد من مشاريع إعادة الإعمار وصيانة البنية التحتية في القرى المحررة من الإرهاب.

## إغلاق ٤ منشآت سياحية في اللاذقية

# أحمد لـ«الوطن»: دراسة جديدة للتفريك..

## ٢٥ بالمئة زيادة في الإشغالات الشتوية عن ٢٠١٧

اللاذقية - عبير سمير محمود

كشف مدير السياحة في محافظة اللاذقية عامر أحمد لـ«الوطن»، عن إغلاق ٤ منشآت سياحية بالشامع الأحمر خلال الأشهر الأربعة الماضية، مبيّناً أن سبب الإغلاق يعود لحيازتها مواد فاسدة.

وأكد أحمد تنظيم ٤٥ ضيطة بحق منشآت مخالفة، خلال الفترة ذاتها، ومنها يسبب عدم الإعلان عن الأسعار، وتقاضى أسعار زائدة، وعدم التقيد بشروط الترخيص السياحي وحيازة مواد منتهية الصلاحية.

ولفت مدير السياحة إلى التشديد على مسألة النظافة في المنشآت السياحية، مشيراً إلى القيام بجولات رقابية دورية مفاجئة بالتعاون مع الجهات المعنية، للوقوف على واقع النظافة ومدى تحقيق متطلبات الجودة وجمع المعايير، إضافة لأخذ عينات والتأكد من المنتج الغذائي والنظافة العامة فيها.

وعن واقع الشاليهات وضبط آليات أجورها، بين أحمد أنه يتم حالياً تأهيل الشاليهات في المدينة السياحية الشمالية بالتعاون مع مجلس المدينة، بهدف تصفيها وفق المعايير المتبعة في الوزارة ليصار إلى وضع التسعيرة المناسبة والمناسبة للمواطن.

من جهة ثانية، أشار أحمد إلى ازدياد نسبة الإشغالات خلال الموسم السياحي المنخفض «الشتوي»، قائلًا: «من الملاحظ هذا العام التخلص بشكل كبير من ظاهرة الموسمية التي كانت إحدى سمات المحافظة، فقد وصلت نسبة الإشغال الفندقي في ٦٠ بالمئة خلال الموسم السياحي الشتوي في شهر تشرين الأول الماضي، لتزيد أكثر من ٢٥ بالمئة على نسبتها في العام الماضي، ويعود ذلك لبطولات الجيش العربي السوري الذي أعاد الأمان لمعظم أراضي البلاد، ما ساهم في نمو السياحة نحو اللاذقية، كما أن زيادة الإشغال تعد مؤشراً جيداً يدل على نجاح عمليات الترويج والتسويق السياحي التي تقوم بها الوزارة وفق أحدث أساليب التكنولوجيا ومن ضمنها طائرات الدرون الخاصة بتصوير الإعلانات الترويجية لمواقع الجذب السياحي.

وأشار مدير السياحة إلى زيادة عدد السياح العرب، وخاصة من لبنان والعراق ومصر والأردن.

ولفت أحمد إلى تطلع المستثمرين إلى الاستثمار السياحي في المواقع البكر في ريفي جبلة والفرادحة التي تملك كل مقومات الجذب السياحي بصفة تنافسية عالية، ما سيؤدي إلى بدء النمو المدروس لهذه المواقع الجديدة عبر طرح مشاريع تنموية وخدمية



كبير في خطة الترويج السياحي العام المقبل، موضحاً أن لريف أهمية تنموية وسياحية ستؤدي بدورها لإنعاش المناطق وخلق فرص عمل لأهلها.

ولفت مدير الترويج إلى دور الفعاليات في ريفي جبلة والفرادحة الممهدة لعملية الاستثمار السياحي فيها، مبيّناً أنه تم طرح مواقع وقرى جديدة تصلح لأن تكون مقاصد جبلية سياحية وفق أعلى المواصفات ومنها «المنزلة وبيت ياشوط ومعرين وجوية برغال»، إضافة إلى طرح مواقع سياحية في منطقة برج إسلام

وصليب التركان البحري للاستثمار السياحي في الفترة المقبلة. وأشار وري إلى أن الخطة الترويجية في الوزارة ناجحة جداً وتتم عبر تصوير المناطق بطائرات الدرون من جهة ووفق تقنيات QR من جهة ثانية، إضافة للترويج عبر المواقع الإلكترونية التي لعبت دوراً كبيراً في الإضاءة على مناطق عدة منها وادي قنديل الذي أصبح مركزاً للاستقطاب الشعبي والشبابي إذ يؤمه مصطافون من أغلب الدول المجاورة.

واستثمارية فيها. وحول حقيقة عودة طرح إنشاء مشروع تفريك في المحافظة، بين أحمد أنه يتم حالياً التنسيق مع منظمة اليونيسكو والمديرية العامة للآثار والمتاحف لإحداث مسارات جديدة للتفريك قرب قلعة صلاح الدين، وذلك نتيجة لأهمية التفريك في المنطقة الحيوية في الريف وقربها من القلعة التاريخية، مشيراً إلى أن المشروع سيعمل على تأمين فرص عمل مستقبلية لأبناء المنطقة ومن ثم الحفاظ على خصوصيتها ضمن ما يسمى السياحة المستدامة.

وأشار مدير السياحة إلى وضع الدراسات النهائية المقترحة لترح أرض في مناطق البسيط وادي قنديل والشقيفات للاستثمار السياحي وخصوصاً كشواطئ مفتوحة في كل منها، وذلك خلال الفترة القريبة جداً، مؤكداً الاهتمام بالتنمية الريفية التي ستؤدي مستقبلاً إلى إنعاش الريف وتطويرة وفق متطلبات كل منطقة على حدة. وعن الخطة الترويجية لعام ٢٠١٩، يقول مدير الترويج في المديرية فراس وريدي لـ«الوطن»: إن السياحة الريفية ستحتفي بتصويب

## كلام رسمي جداً

### الرسوم المحلية والتكاليف المحددة والضرائب ضمن النطاق المكاني للمحافظة بقيت دون أي تغيير

السيد رئيس تحرير صحيفة «الوطن» المحترم إشارة إلى ما تم نشره بصحيفة «الوطن» يوم الإثنين ٢٦ / ١١ / ٢٠١٨ بالعدد ٣٠٣٥ تحت عنوان: (مجلس محافظة اللاذقية يرفض قراراً وزارياً برفع الرسوم الضريبية).

نبين: أن مجلس محافظة اللاذقية طرح (قرار الرسوم المحلية والتكاليف المحددة والضرائب المفروضة ضمن النطاق المكاني لمحافظة اللاذقية لعام ٢٠١٩) (٢٠١٨/١١/٢٥) التصويت بجلسته الافتتاحية بتاريخ ٢٥ / ١١ / ٢٠١٨، وهذا القرار يتم فرضه سنوياً من مجالس المحافظة على مستوى جميع محافظات القطر دون استثناء (ضمن جلسة عادية أو استثنائية للمجلس)، وفق الأسس المحددة والتعليمات الواردة من الوزارة ويتم تصديق قرار مجلس المحافظة من وزارة الإدارة المحلية، ونشره بالجريدة الرسمية ضمن العام نفسه ليصبح ساري المفعول ابتداءً من بداية العام الذي يليه وليس كما تم ذكره في الصحيفة بأنه قرار وزاري.

علماً أن قرار الرسوم المحلية والتكاليف المحددة والضرائب المفروضة ضمن النطاق المكاني لمحافظة اللاذقية لعام ٢٠١٩، مطابق تماماً للقرارات المفروضة في العام السابق (٢٠١٨) من دون أي تغيير للنسب المفروضة.

نحن كمجلس محافظة نرحب بحضور الصحفيين أعمال جلساتنا في إطار الحرص على إتاحة المعلومة أمام الإعلام والشفاافية في العمل لكننا في الوقت نفسه نطلب منهم توشي الدقة في نقل المعلومة لنشر الأخبار الصحيحة المتصلة بعمل المجلس وقراراته ولا سيما أنها تتعلق بشكل مباشر بمصالح المواطنين والرجوع إلى رئاسة المجلس وإجاعة المختصة في حال وجود جوانب تحتاج إلى توضيح قبل النشر.

رئيس مجلس محافظة اللاذقية

تيسير حبيب